قرار لمجلس المنافسة عدد 0028/ق/2022 صادر 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) والمتعلق بتولي الشركة القابضة للمساهمات والاستثمارات «Fipar-Holding» للمر اقبة المشتركة على شركة «CMGP Group Sa» وذلك عبر اقتناء نسبة 14,81 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لدى مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 022/ ع.ت.إ/2022) بتاريخ 6 رجب 1443 (8 فبراير 2022)، والمتعلق بتولي الشركة القابضة للمساهمات والاستثمارات «Fipar-Holding» للمراقبة المشتركة على شركة «CMGP Group Sa» وذلك عبر اقتناء نسبة 14,81 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة، السيد خالد البوعياشي رقم 021/2022 بتاريخ 12 من رجب 1443 (14 فبراير 2022) والقاضي بتعيين السيدة حنان التوزاني مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 13 من رجب 1443 (15 فبراير 2022) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 26 من رجب 1443 (28 فبراير 2022) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق بمجال الري الموضعي والبذور والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والأغطية البلاستيكية والشباك الواقية التي تستعمل في الفلاحة، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن ملف التبليغ المذكور، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو قعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع اتفاق مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 4 أغسطس 2021، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي الشركة القابضة للمساهمات والاستثمارات «Fipar-Holding» للمراقبة المشتركة على شركة «CMGP Group Sa» وذلك عبر اقتناء نسبة 14,81 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب احكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز سقفي رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحددين في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الشركة المقتنية بصفة مباشرة «Fipar-Holding»**، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، تم إنشاءها سنة 1989، ومسجلة بالسجل التجاري بالرباط تحت عدد 29151، ويقدر رأسمالها بـ 3.576.420.000 درهم. وهي عبارة عن صندوق استثماري تتمثل مهمته في إدارة محفظة متنوعة بهدف تحقيق الربحية المالية على المدى المتوسط والطويل. وتعمل شركة «Fipar-Holding» في العديد من القطاعات مثل الاتصالات، والسيارات، والتعليب، والإسمنت، كما تمتلك مجموعة من المساهمات في كل من شركات ميدي تيلكوم، وليدك، و طنجة المتوسط، وإسمنت المغرب، وكروان المغرب للتعليب، ورونو طنجة-المتوسط، وايرليكيد المغرب، وشركة أفما «AFMA». وهي شركة مملوكة بنسبة مائة بالمائة لشركة «CDG Invest»، المملوكة بدورها كليا لصندوق الإيداع والتدبير «CDG».

- **الشركة المقتنية بصفة غير مباشرة «صندوق الإيداع والتدبير، CDG»**، وهي مؤسسة مالية عمومية تأسست سنة 1959، تدير المدخرات طويلة الأجل وتدعم التنمية الاقتصادية بالمغرب. وتعد الهيئة المسيرة لمؤسستي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA)، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR).

- **الشركة المستهدفة مجموعة «CMGP Group»**، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي أسست سنة 1995، ومسجلة بالسجل التجاري تحت عدد 411083 بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، ويقدر رأسمالها ب 1.550.090.000 درهم. وتملك مجموعة من الشركات التي تنشط في قطاع الري الموضعي ومنتجات الصحة النباتية والأسمدة والمخصبات الزراعية. وتمتلك المجموعة من فروع ضمنها : «CMGP» و «SICDA» و «Philéa» و «CMGP Sénégal» و «SICDA Infra» و «CAS» و «Process» و «Agrival» ؛

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ وكذا التصريحات المدلى بها من طرف الأطراف المعنية خلال مجريات التحقيق، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، ستمكن شركة «Fipar-Holding» من إنشاء شراكة تهدف إلى تعزيز أنشطة مجموعة «CMGP Group» على الصعيدين الوطني والقاري. كما أن تواجد العديد من الشركات التابعة لشركة « Fipar-Holding» ومجموعة «CDG» في افريقيا سيساهم في تطوير نشاط الشركة المستهدفة وتعزيز استراتيجيتها في الأسواق الإفريقية. ومن جهة أخرى، ستستفيد مجموعة «CMGP Group» من خبرة الشركة المقتنية خصوصا فيما يتعلق بالهيكلة والهندسة المالية وإنجاز خطط التنمية للمجموعات الصناعية المغربية ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتوج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن الأسواق المعنية بهذه العملية هي كالتالي :

- سوق أنظمة الري الموضعي.

- سوق مواد الصحة النباتية.

- سوق البذور.

- سوق الأغطية البلاستيكية.

- سوق الشبكات الواقية الموجهة للقطاع الفلاحي ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، فإن الأسواق المعنية تبقى ذات بعد وطني بالنظر إلى طبيعة وخصائص العرض والطلب في الأسواق المعنية ؛

وحيث إن الشركة المقتنية «Fipar-Holding» هي شركة استثمارية ليس لها أي تواجد في الأسواق المرجعية المعنية المحددة أعلاه، وبالتالي فإن حصص السوق التي تتوفر عليها الشركة المستهدفة «CMGPGroup» في الأسواق المرجعية هي سابقة لعملية التركيز الحالية ولن تعرف أي تراكم بعد إنجازها ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للعملية موضوع التبليغ أبان على كون بنية السوق الاقتصادية على المستوى الوطني لن تعرف أي تغيير، ولن يكون للعملية أي تأثير على المنافسة في السوق المغربية أو جزء مهم منها ولن تساهم في خلق أو تعزيز وضع مهيمن ؛

وحيث إن الأسواق المرجعية المعنية بالعملية تعرف تدخل العديد من المنافسين الذين ينشطون داخلها ؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، ومن خلال التحليل التنافسي للسوق المرجعية المعنية، تبين أن العملية لن ينتج عنها أي تقاطع في الأنشطة بعد إنجاز العملية موضوع التبليغ على مستوى السوق الوطنية، وبالتالي لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية أو في جزء مهم من هذه السوق،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 022/ ع.ت.إ/2022 بتاريخ 6 رجب 1443 (8 فبراير 2022)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي الشركة القابضة للمساهمات والاستثمارات «Fipar-Holding» المراقبة المشتركة على شركة «CMGPGroupSa» وذلك عبر اقتناء نسبة 14,81% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسة، والسيدة جهان بنيوسف، والسادة أسنينة عبد الغني، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.